

تعزيز حوار السياسات الوطني الدائر حول وضع سياسات واستراتيجيات وخطط صحية متينة

المجلس التنفيذي،

بعد النظر في التقرير عن تعزيز النظم الصحية: تحسين الدعم المقدم إلى حوار السياسات الدائر حول السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية،^١

يوصي جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون،

وقد وضعت في اعتبارها أهمية التوجهات السياسية المقترحة في التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٨ والتقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠ والقرار ج ص ع ٦٢-١٢ بشأن الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك تعزيز النظم الصحية، والقرار EUR/RC60/R5 بشأن التصدي لأهم تحديات الصحة العمومية والسياسات الصحية في أوروبا: المضي قدماً في البحث عن سبل تحسين الصحة في إقليم منظمة الصحة العالمية الأوروبي؛ والقرار WPR/RC61.R2 بشأن الاستراتيجية الإقليمية لغرب المحيط الهادئ بشأن تنظيم النظم الصحية حسب قيم الرعاية الصحية الأولية؛ والقرار AFR/RC60/R1 بشأن وضع استراتيجية بخصوص أهم محددات الصحة في الإقليم الأفريقي؛ والوثيقة المحلية لهذه الخدمات ومشاركتها فيها؛ والوثيقة SEA/RC63/9 بشأن إعداد الخطط والاستراتيجيات الصحية الوطنية؛

وإذ تسلم بأن السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية المتينة والواقعية تعد أدوات رئيسية لتعزيز النظم الصحية المبنية على الرعاية الصحية الأولية؛

١ الوثيقة م ٢٨/٨.

٢ التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠٠٨. الرعاية الصحية الأولية (الآن أكثر من أي وقت مضى)، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨.

٣ التقرير الخاص بالصحة في العالم ٢٠١٠. تمويل النظم الصحية: السبيل إلى التغطية الشاملة، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠.

وإذ تشدد على أهمية اتساق وتوازن السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تعدها وزارات الصحة للجهود الرامية إلى بلوغ المرامي الإنمائية للألفية؛

وإذ تعترف بأن عدة دول أعضاء بذلت جهوداً لضمان تحسين استجابة سياساتها واستراتيجياتها وخططها الصحية الوطنية للتوقعات المتزايدة للارتقاء بالصحة وتحسين الخدمات؛

وإذ تحيط علماً بأن حوار السياسات الشامل مع طائفة شاملة من أصحاب المصلحة في داخل الحكومات وخارجها وفي داخل القطاع الصحي وغيره أمر حاسم لتعزيز احتمال تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية على النحو السليم والخروج منها بالنتائج المتوقعة،

١- تحث الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) أن تبدي قدرتها على القيادة الفعالة لعملية وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية الوطنية أو دون الوطنية المتينة وعلى امتلاكها، وتأسيس هذه العملية على التشاور العام المستمر والعمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(٢) أن تعد سياساتها واستراتيجياتها وخططها الصحية الوطنية أو دون الوطنية على أساس الأهداف الشاملة المتمثلة في إتاحة التغطية الشاملة والرعاية الأولية التي تركز على الأشخاص في جميع السياسات، وكذلك على أساس تقييم شامل ومتوازن ومسدّد بالبيّنات للتحديات التي تعترض الصحة والنظم الصحية في البلدان؛

(٣) أن تضمن أن السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية أو دون الوطنية مبنية على الطموح ولكنها واقعية وتراعي الموارد المتاحة وقدرات الموظفين والمؤسسات، وأنها تتناول القطاع الصحي برمته، العام والخاص، والمحددات الاجتماعية للصحة؛

(٤) أن تضمن أن السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية متكاملة مع الخطط التشغيلية دون الوطنية، والبرامج الخاصة بالأمراض أو دورة الحياة، ومرتبطة بالبرنامج الإنمائي والسياسي العام للبلد؛

(٥) أن تواظب على رصد ومراجعة وتصحيح سياساتها واستراتيجياتها وخططها الصحية الوطنية أو دون الوطنية بحيث تجعلها مستعدة للتصدي للتحديات الأخذة في التطور ولاغتنام الفرص السانحة، وأن تشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في هذه المراجعات؛

(٦) أن توطد حسب الاقتضاء قدراتها المؤسسية على تنسيق ومواءمة برامج المانحين مع السياسات والاستراتيجيات والأولويات والخطط الوطنية؛

٢- تدعو الوكالات الإنمائية والجهات الشريكة الأخرى إلى أن تعزز التقيد بمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وهي التنسيق والمواءمة والملكية الوطنية والعمل على تحقيق النتائج، مع تشجيع جهود جميع الآليات مثل الشراكة الصحية الدولية؛

٣- **تطلب من المدير العام ما يلي:**

- (١) أن يجدد دور المنظمة على الصعيد القطري بوصفها ميسر لحوار السياسات الشامل الدائر حول السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية، وتجسيد ذلك في جميع خطط عمل المنظمة وعملياتها، وأن يقدم حسب الاقتضاء المدخلات اللازمة لعملية التخطيط؛
- (٢) أن يشجع الالتزام بمبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وهي التنسيق والمواصفة والملكية الوطنية والعمل على تحقيق النتائج حسب الأولويات الواردة في السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية؛
- (٣) أن يساعد الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الملكية والجودة وتنسيق الدعم التقني الذي تتلقاه، وأن يعزز التعلم والتعاون بين البلدان والأقاليم؛
- (٤) أن يوطد قدرة جميع مستويات المنظمة على توفير دعم معزز ومتكامل لحوار السياسات الوطني الدائر حول السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية؛
- (٥) أن يقدم عن طريق المجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية المقبلة الخامسة والستين تقريراً عن التقدم المحرز والعوائق الماثلة والنتائج المحققة في إطار تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل حوار السياسات الوطني الدائر حول السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية.

الجلسة العاشرة، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١
مت ١٢٨/المحاضر الموجزة/١٠

= = =